



البيان الختامي
اجتماع الدورة التاسعة والثلاثين
لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية، 13 سبتمبر 2015

1. عقد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دورته الاعتيادية التاسعة والثلاثين يوم الأحد الموافق 13 سبتمبر 2015 في مدينة القاهرة، برئاسة معالي هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري رئيس الدورة الحالية للمجلس. شارك في الاجتماع محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كل من اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمدراء التنفيذيين العرب لدى صندوق النقد والبنك الدوليين. أعرب المجتمعون عن شكرهم الجزيل لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة الاجتماع وكرم الضيافة.
2. افتتح الاجتماع بكلمة معالي هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري، رحب بها بالسادة المحافظين وأعضاء الوفود، أكد فيها على أهمية الدور الذي تلعبه المصارف المركزية العربية في هذه المرحلة بما يعزز من سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. كما تطرق فيها، إلى جهود السلطات المصرية على صعيد الإصلاح الاقتصادي وجهود البنك المركزي المصري في دعم الاستقرار المالي. من جانبه، تناول معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الذي يتولى الأمانة الفنية للمجلس، في كلمته الافتتاحية انعكاسات التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية على الاقتصادات العربية، والتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في هذا الشأن، مؤكداً على أهمية التنسيق والعمل المشترك.
3. قدّم الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي مدير عام صندوق النقد العربي تقرير أمانة المجلس الذي اشتمل على أنشطة ومبادرات الأمانة خلال العام المنصرم، عكس الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي في متابعة تنفيذ قرارات المجلس. أعرب السادة المحافظون عن شكرهم لجهود الأمانة منوهين بما يقوم به الصندوق من مساهمات ودراسات ومبادرات.
4. ناقش المجلس التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، حيث استمع في هذا الإطار لعرض قدمه السيد مسعود أحمد، مدير دائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي. كما استمع المجلس لمدخلات من قبل معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي محافظ البنك المركزي الموريتاني، وسعادة النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، تضمنت رؤيتهم لتداعيات هذه التطورات على الاقتصادات العربية. كما أحاط معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي المجلس علماً بالتطورات الأخيرة في عمل مجموعة العشرين. أكد المجلس في هذا الإطار، على أهمية

متابعة جهود دعم الاستقرار والتنويع الاقتصادي في الدول العربية، لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه التطورات.

5. استعرض المجلس المسودة الأولى من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، الذي يعكس التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2014. يظهر التقرير استمرار تأثير النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2014 بالتداعيات الناتجة عن التطورات الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية، إضافة إلى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية، وتأثير التعافي المحدود لاقتصادات منطقة اليورو في انعاش الطلب على صادرات عدد من الدول العربية، حيث سجلت الدول العربية كمجموعة، وفقاً للتقرير تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6 في المائة عن عام 2013 إلى حوالي 3.1 في المائة عن عام 2014. نوه المجلس في هذه المناسبة، بجهود تطوير التقرير، داعياً لتحديثه على ضوء ملاحظات الدول الأعضاء حول مسودته الأولى.

6. استعرض المجلس تقرير وتوصيات الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية، الذي اشتمل عدد من الموضوعات وأوراق العمل أهمها "التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية"، و"دور سياسات الرقابة الاحترازية الكلية في دعم الاستقرار المالي للدول العربية"، إضافة إلى ورقة العمل حول "المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل". استمع المجلس في هذا الصدد لمداخلتين حول الورقة الأولى، من كل من معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسعادة نائب محافظ البنك المركزي المصري حول تجربة الدولتين في وضع منهجيات للتعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة. تم التأكيد على ضرورة تطوير القواعد والإجراءات للتعامل مع هذه المخاطر استرشاداً بما جاء في الإطار الرقابي المقدم من لجنة بازل والاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا الشأن.

كما استمع المجلس بالنسبة للورقة الثانية لمداخلات من كل من معالي محافظ البنك المركزي الأردني وسعادة محافظ بنك الجزائر ومعالي محافظ البنك المركزي الكويتي، حول مرئياتهم بشأن تطوير السياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية، وتجربتهم في هذا الشأن. أكد المجلس أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقوية الإطار المؤسسي والتشغيلي لسياسات الرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية، وضرورة دعم القدرات الفنية لسلطات الرقابة المصرفية العربية في مجال تحديد ومراقبة المخاطر النظامية، إلى جانب التأكيد على أهمية مواجهة تحديات تطبيق بازل III. كذلك، ناقش المجلس في إطار الورقة الثالثة أهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل على صعيد معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المقرر البدء بها في العام القادم 2016، مؤكداً على أهمية زيادة الوعي بمتطلبات هذه الجولة. استمع المجلس لمداخلات حول الموضوع، من قبل سعادة محافظ مصرف البحرين

المركزي، ومعالي محافظ البنك المركزي العراقي، وسعادة النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، أكدت على أهمية تطوير الإجراءات والأدلة الرقابية ذات العلاقة، والاستعداد لهذه الجولة، والدعوة لتعزيز التعاون بين صندوق النقد العربي ومجموعة العمل المالي الإقليمية في هذا الصدد.

من جانب آخر، اعتمد المجلس في إطار مناقشاتهم لأنشطة أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مذكرة اللجنة حول تطوير أعمالها ونظامها الداخلي، داعياً للبدء بتطبيق ما جاء فيها من أفكار بما يعزز دور اللجنة في التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الرقابة المصرفية.

7. ناقش المجلس مذكرة أمانته حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وتقرير وتوصيات الفريق في اجتماعه الرابع والخامس، التي تضمنت مناقشة عدد من الموضوعات تمثل أهمها في "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي" وفي "متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، إضافة إلى برنامج عمل لتعزيز التثقيف والتوعية المالية، وتقرير مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية واحتياجات تطوير الإحصائيات المتعلقة بها. استمع المجلس في هذا السياق، إلى مداخلات من سعادة محافظ بنك السودان المركزي وسعادة محافظ سلطة النقد الفلسطينية ومعالي والي بنك المغرب، حول تجاربهم في مجال بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، مؤكداً على أهمية مشاركة جميع الأطراف في صياغة الاستراتيجية وتوفير الموارد والمتطلبات اللازمة لنجاح التنفيذ. أكد المجلس على الدور المحوري للمصارف المركزية في قيادة الجهود الوطنية لتعزيز الشمول المالي. كما رحب المجلس في هذا الصدد، بمقترح تنظيم فعاليات حول التوعية والتثقيف المالي، مع التنسيق مع الفعاليات الدولية في هذا الصدد. كذلك رحب المجلس، بالمؤتمر الإقليمي للشمول المالي والتوظيف المقرر عقده في المملكة الأردنية الهاشمية في 10-11 نوفمبر القادم.

8. ناقش المجلس تقرير الأمانة حول أعمال فريق الاستقرار المالي، حيث رحب بإنشاء الفريق ودوره في تعزيز تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية العربية في مجال الاستقرار المالي، منوهاً في هذا الصدد ببرنامج العمل والموضوعات التي يتناولها الفريق مؤكداً على أهمية متابعتها واستكمالها وفقاً لما ورد في البرنامج.

9. استعرض المجلس أوضاع نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية، مرحباً في هذا الصدد بمقترح إنشاء اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، مؤكداً على الدور التنسيقي للجنة ودعوتها للتقدم بتقارير دورية للمجلس عن أنشطتها وأعمالها، على أن تضم عضويتها المدراء المعنيين لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتستعين بالجهات الأخرى بصفة استشارية. كما وجه المجلس الشكر لصندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية على التقرير الشامل حول أوضاع نظم الاستعلام الائتماني في الدول

العربية وما تضمنه من أفكار وتوصيات داعياً في هذا الإطار المؤسستين لمتابعة جهودهما في دعم تطوير هذه النظم في الدول العربية. استمع المجلس في هذا السياق، إلى مداخلات من قبل معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومعالي والي بنك المغرب، تضمنت إشارة لجهود وتجارب دولهم على صعيد تطوير نظم المعلومات الائتمانية.

10. استعرض السادة المحافظون تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، الذي اشتمل مناقشة عدة موضوعات أهمها "جوانب تطبيق المبادئ الدولية الجديدة للبنية التحتية لأسواق المال" و"الترميز القانوني العالمي الموحد وارتباطه بنظم الدفع"، إلى جانب عدد من الأوراق التي تناولت مواضيع "احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة" و"وظيفة الإشراف على نظم الدفع والتسوية" و"جوانب تطوير نظم الدفع والتحصيل الحكومية" و"نظام حماية أجور العاملين". استمع المجلس في هذا الصدد، إلى مداخلات من معالي محافظ البنك المركزي التونسي ورئيس وفد البنك المركزي العماني حول تجربتي البنكين على صعيد تطوير نظم الدفع صغيرة القيمة. أكد المجلس في هذا الصدد، إلى أهمية تطوير أنظمة المدفوعات صغيرة القيمة كوسيلة مهمة لتعزيز الشمول المالي.

من جانب آخر اعتمد السادة المحافظون في إطار مناقشتهم لأعمال اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، مذكرة اللجنة حول تطوير أعمالها ونظامها الداخلي، موصياً بالبدء بتطبيق ما جاء فيها من أفكار بما يعزز دورها في التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال نظم البنية التحتية المالية.

11. ناقش المجلس تقرير اللجنة الفرعية حول متابعة مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البنينية، أكد المجلس مجدداً على الأهمية الكبيرة للمشروع في دعم وتعزيز التجارة والاستثمارات العربية البنينية، داعياً المصارف المركزية العربية الراغبة بالمشاركة بالتعاون مع صندوق النقد العربي للاجتماع، لتحديد الخطوات المطلوبة لمرحلة تصميم النظام بما يشمل توضيح كافة المتطلبات والتساؤلات المرتبطة به، خاصة من حيث الملكية والإدارة والإشراف ومتطلبات الانضمام والتمويل.

12. من جانب آخر، وفي إطار حرص واهتمام المجلس في تعزيز الاستفادة من تبادل التجارب والخبرات حول مختلف المواضيع ذات الارتباط بمسؤوليات المصارف المركزية، ناقش المجلس موضوع معالجة الإجراءات الأخيرة للبنوك العالمية المراسلة وإعادة تقييمها للمخاطر، وانعكاسات ذلك على المصارف العربية. استمع المجلس في هذا الإطار، لمداخلات كل من معالي محافظ البنك المركزي الأردني ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي وسعادة محافظ سلطة النقد الفلسطينية، حول مرئياتهم في هذا الشأن. دعا المجلس لعقد المزيد من اللقاءات والاجتماعات مع الجهات المعنية، لتعزيز الحوار حول هذه الإجراءات بما يساعد على تفهمها ومناقشة الحلول المناسبة، مرحباً في هذا الإطار بالورشة عالية

المستوى التي ينظمها صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في أبوظبي في 27 أكتوبر القادم. كما دعا لمتابعة تطوير الأدلة والإرشادات المناسبة على مستوى السلطات الإشرافية، لتشمل الضوابط والأساليب اللازمة للتعامل مع هذه الإجراءات، مؤكداً على أهمية تعزيز نهج الرقابة المركزة على المخاطر من قبل المؤسسات المالية والمصرفية العربية.

13. ناقش السادة المحافظون مسودة الخطاب العربي الموحد والقضايا المقترح إدراجها في هذا الخطاب الذي سيتم إلقاؤه باسم المجموعة العربية خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في ليبيا خلال شهر أكتوبر القادم. أبدوا تأكيدهم على ما جاء في هذه المسودة من قضايا خاصة فيما يتعلق بأهمية توفير المزيد من الدعم المالي للدول التي تشهد تحولات، للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. كما دعوا في هذا الخطاب الى ضرورة مراعاة تمثيل عادل ومنصف للدول العربية في نظام حصص صندوق النقد الدولي. كذلك أكدوا دعوتهم مجدداً لتعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات المالية الدولية، والصناديق والمؤسسات المالية العربية.

14. أخيراً، وبمناسبة انتهاء مهام سعادة الدكتور جهاد الوزير كمحافظ لسلطة النقد الفلسطينية في نوفمبر القادم، أعرب المجلس عن تمنياته بالتوفيق للدكتور جهاد الوزير في مهامه المستقبلية، منوهاً بجهوده في تطوير القطاع المالي والمصرفي في فلسطين، ومساهماته في أعمال المجلس. كذلك وفي هذا السياق قرر المجلس توجيه رسالة شكر وتقدير لمعالي سلطان بن ناصر السويدي المحافظ السابق لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على خدماته ومساهماته الكبيرة في أنشطة وأعمال المجلس على مدار ثلاث وعشرين سنة قضاها كمحافظ، مشيدين في ذلك بجهوده في هذا الشأن.

15. في الختام أعرب المجلس عن شكره العميق لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة الدورة الحالية للمجلس، وما أحيط به الاجتماع من حفاوة. كما أعرب المجلس كذلك عن شكره لمعالي هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري على رئاسته لهذه الدورة، وبقية المسؤولين في البنك على تعاونهم المميز في تنظيم الاجتماع. كذلك تم توجيه الشكر لسعادة محافظ مصرف ليبيا المركزي، على ما بذله من جهود صادقة ومساعد حميدة خلال رئاسته للدورة السابقة. وأخيراً، أعرب المجلس عن شكره أيضاً لمعالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي على الجهود التي بذلها الصندوق في الإعداد لوثائق ودراسات هذه الدورة.

ي ب/أح

13 سبتمبر 2015